المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

No. ٣٨١٨ز ...... : الرقم   Date .... : التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٣٨١٨ ز ٢/٨٣١ م

العنوان: (حاشية على تلخيص المفتاح للقزويني)

المؤلف: لم يذكر المؤلف

تاريخ النسخ: الثاني عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: [illegible]

ملاحظات: [illegible] سم

٨١٩

٢

٨١٩
ح

(حاشية على تلخيص المفتاح للقزويني) ،لم يذكر المؤلف.
كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.
١٢ ق   ٢٣ س   ٢ر٢٢ × ١٦ سم
نسخة حسنة، خطها معتاد ، بأولها وآخرها
٣٨١٨ ز
وأثنائها نقص.

١- البلاغة العربية   أ- تاريخ النسخ.

الاصلي طلب دلالتها عليه انتهى فاذا كان المعنى التعريضي
مقصودا من الكلام كان دلالته عليه غرضا اصليا
ولو بالواسطة كما في الكناية لا تبعا لشي اخر فيتحقق
معنى الاستعمال نعم يكون هذا الاستعمال للمركب دون المفرد
انه كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام استعارة
وبين المقصود منه استعمالا مشكل وتشبيهه الى لزوم
الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم السلبي فهو نفي الاسلام عن
المؤمني المعين فيه ان كونه مقصودا من سياق الكلام لا من
نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولابد من الفارق بين
كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصودا من
نفس الكلام وكون المعنى التعريضي في التعريض مقصودا
من سياق الكلام وقد ظهر بطلانه هذه دعوى بلا دليل
نعم ظهر ما سبق انه ليس مستعملا فيه عند صاحب
الكشاف وابن الاثير وهكذا المجاز والحقيقة اي
لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى
المجازي والحقيقي دون المعنى الحقيقي كما عرفت انه
لا فائدة في النهي لسبق المشركين ما يكفر عليهم
وقد غفل عن مستتبعات التركيب الذي فيه ان المستتبعات
هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن
المدلولات المطابقية من غير تعلق قصد المتكلم
ومعنى قول الشارح يودي الى ان يكون كلام الله ما قاله
العلامة من ان اذيتني فستعرف حين استعماله
في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله

في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الي ان يوجد كلام
يدل علي معني باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا
ولا كناية فالقول بانه غفل عن مستتبعات التركيب غفلة
عن مراده نظرا الي ان الظم بل ارادة لايخفي انه انما يتم
اذا لم يكن التعريض مستعملا في المعرض به والظم من كلام
السكاكي خلافه فانه جعل التعريض ولا تقسيم الكناية اذا
كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها
اسم التعريض ثم قال في اخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان
خلاصة الاصليين الي اخره وعرفنا ان الكناية تتنوع الي
تعريض وتلويح ورمز وايما واشارة ولم يذكر في كتابه معني
اخر للتعريض واذا كان التعريض قسما من الكناية كان اللفظ
مستعملا في المعني المعرض به فلا يصح توجيهه ان عبارة
التعريض اي بعض عباراته نص عليه العلامة لان قولنا
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه لتحقق اللزوم
فيه كناية ان اريد به نفي الايمان من مطلق المؤذي مع
نفيه عن المؤذي المعين ومجاز ان اريد به نفي الايمان عن
المؤذي المعين فقط اذ لا ينحصر الا فيه انه يجوز ان يقال
انتقل من المخاطب المؤذي الي المؤذي المطلق ثم منه
الي المؤذي المعين كما في رايت اسدا يرمي انتقل من
الاسد الي الشجاع ثم منه الي الشجاع المعين وهو
الذي يقصده ويكون مقصوده منه بيان النسبة
بين التعريض والكناية علي ما صرح به في شرحه
للمفتاح حيث قال يريد ان بينه وبين الكناية عموما

من وجه

من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون
من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير
وصدقه بدون الكناية في مثل اذيتني فستعرف عند
القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعين ارادة
الغير فانه ح يكون مجازا لا كناية وفيه بحث لان كون
التعريض اخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله
ان الكناية يتفاوت الي تعريض وتلويح ورمز وايما واشارة
فحمل كلامه علي بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك
قوله وقد يكون علي سبيل الكناية وعندي ان معني عبارة
السكاكي ان التعريض اي الكناية العرضية قد تكون علي
طريق المجاز بان اريد به المعني المعرض به فقط وليس
بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شان الكناية وقد يكون
علي طريق الكناية فقط بان اريد به كلا المعنيين احدهما
قصدا والاخر تبعا كان كناية فيه ان مبني الكناية علي الانتقال
من اللازم الي الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الي
اللازم علي ما يدل عليه قوله ويلزم منه التوجه الي كل
من صدر منه الايذاء اطبق البلغا العالمون بالاصطلاحات
وغيرهم من البلغا بالسليقة فانهم وان لم يكونوا عالمين
بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتشبيه
لكنهم عالمون بمعانيها ان المجاز اي المجاز المفيد فان
غير المفيد توسعة في اللغة ابلغ اي يكون كل منهما
بالغا الي حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من
البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لا من البلاغة من بلغ

من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان مقتضي الحال لايكون
المجاز والكناية اكثر بلاغة منها بل لايكون بليغا وما
قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال اشتقاق
افعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى
المبالغة على ما في التاج علو كردن دركاري لا مبلغ
بولغ فيه الا ان يقال بالاسناد المجازي لان الانتقال
فيها من الملزوم الى اللازم اما في المجاز فظ واما
في الكناية فلان اللازم اذا لم يصر مساويا للملزوم
بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر فالمراد
بالملزوم الملزوم في الذهن وان كان لازما في الخارج
انما الاشكال الخ يعني ان وجود الملزوم انما
يستلزم وجود اللازم اذا كان اللزوم بينهما في الخارج
وبيانه في جميع انواع المجاز مشكل سيما فيما تكون
العلاقة التضاد فانه فح ما قيل ان الشم قد بين فيما
سبق عند بيان العلاقات ان اللزوم متحقق في جميع
اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم
الذهني الذي هو مناط الانتقال فالمراد ههنا اللزوم
الخارجي لانها نوع الخ فقوله الاستعارة ابلغ
من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماما بشانه
لانها العمدة من انواع المجاز وعليها مدار البلاغة
وقيل الاستعارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على
ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به وهذا
الوجه مختص بالاستعارة سوى كونه نوعا من
المجاز

المجاز بل لانه عطف على ما قبله بحسب التوهم
كانه قيل ليس كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ
لان واحدا من هذه الامور الخ بل لانه الخ انه يكون في
المشبه به اتم واستعارته للمشبه يفيد زيادة
ليست في التشبيه فانه فح ما قيل ان قوله فان الاستعارة
اصلها التشبيه لا دخل له في الاعتراض فكيف
يصح الجزاء كيف يصح السلب الكلي فان مراد الشيخ
الجزاء مراده رفع الايجاب الكلي وان كان ظاهر العبارة
لا يفيده وهذا وهم من المص بل مراده الخ خلاصة
الوجهين ان المص حمل قول الشيخ يفيد زيادة في نفس
المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشم حمله على
الزيادة في الواقع ان المساواة في الاول يعلم من
طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ هكذا في
النسخة المصححة وهو المطابق لما في دلائل الاعجاز
وهو الظ وانتقل في المجاز اولا الى المعنى الحقيقي ثم
الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى
المعنى وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم
من طريق اللفظ لان في الاول يفهم المقصود بالدلالة
العقلية لانه ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم وهي
اقوى من اللفظية وفي كثير من النسخ لانه يعلم في
الاول من طريق المعنى وتوجيهه ان في الاول استعمال
لفظ المشبه به في المشبه فيعلم المساواة من
اللفظ وفي الثاني لا يعلم المساواة من طريق المعنى

فان معنى الثاني المساواة ولا دليل في اللفظ عليها ولا شك
ان في الاول مزية في الثاني الفن الثالث فقد سبق تحقيقه
بما لا مزيد عليه في قوله الفن الاول علم المعاني اي يتصور
معانيها يعني ليس قوله علم بمعنى الملكة والتصديقات
بالمسايل او نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي
يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما في
تعريف العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الا تصورات
المحسنات وبيان عددها وتفصيلها فهو علم يبين فيه
مفهومات المحسنات العرضية واقسامها واعدادها
فليس فيه مسيلة فضلا عن ان يستخرج منه فرع ولذا
جعل السكاكي بيان المحسنات من توابع علم البيان ولم
يجعله علما براسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري على ان
العلم قد يطلق على الادراك التصديقي مناسبا لما سمعه
من ائمة اللغة من ان المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم
الى مفعولين ومما قالوا من ان لكل علم مسايل فانما هو في
العلوم الحكمية واما العلوم الشرعية فلا يتاتى في جميعها
ذلك فان اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومعانيها وكذا التفسير
والحديث اشارة بجعل اللام للعهد كما هو الاصل اي الخلو
عن التعقيد المعنوي خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل
الخلو عن التعقيد اللفظي لكونه محلا لوضوح الدلالة المختص
بعلم البيان للتنبيه اي لتذكير ما علم من قوله ويتبعها وجوه
اخر احتراز عما يكون داخلا في البلاغة وهو المطابقة
والخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن الغرابة وعن
مخالفة

مخالفة القياس وعن ضعف التاليف وعن التنافر اما عن
المطابقة ووضوح الدلالة فلان التي لا تكون بعد نفسه
واما عن البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح
الدلالة اذ كل واحد منها لكونها داخلة في البلاغة ليس تابعا
لهما في ايراث الحسن الذاتي كما في الخلو عن التنافر ليس
تابعا فيكون خارجا بهذا فلا اخر كلام الشارح بل يجوز ان يراد به
المفهوم الاعم لانه يدخل الخ دليل لقوله لا يجوز اذ اي
يدخل حين اريد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو
ما سوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس ظرفا
مستقرا اذ المحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطا بقة
والوضوح فلا يشملها التعريف فهو ظرف لغو متعلق به
بالتحسين ولا شك ان وجوه التحسين ما بعد المطابقة
والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح
لما مر في المقدمة من ان الكلام الذي مطابقا لمقتضى الحال
وان فصيحا ملتحق باصل الحيوانات ليس له حسن عند
البلغا فالمحسنات الداخلة في البلاغة سوى المطابقة
والوضوح وان كان غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجوه
تابعة لهما في التحسين للكلام فيدخل كلها في التعريف
فافهم فانه خفي على الناظرين وجه الاحتراز ووجه الدخول
كالخلو عن التنافر مثلا اراد به الخلو عن الغرابة ومخالفة
القياس وضعف التاليف فان كلها يدخل في وجوه التحسين
على تقدير حملها على مفهومها الشامل محل عرفت في الاضراب

الذي ذكره السيد بقوله بل نقول لا وجه له فان كان
التمثيل بلفظ مثلا ينادي على الشرح اراد دخول جميع
الخلوات في وجوه التحسين   المطابقة وهي في اللغة
الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت احدهما
حذو الاخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجليه
مكان يديه ففي ذلك المعنيين المتضادين ايقاع توافق
بين ما في غاية التخالف كذا في شرحه للمفتاح ولو
بالواسطة   او اعتباريا كالاحيا والاماتة فانهما
عبارتان عن الخلق يسمى باعتبار تعلقه بالحياة احيا
وباعتبار تعلقه بالموت اماتة   قدس سره
فيه بحث الخ والجواب انه باعتبار كونهما لا يجتمعان
في محل واحد يكون الجمع بينهما مطابقة وباعتبار
تلازمهما في الوجود خارجا وذهنا يكون بينهما مراعاة
النظير بعقلين من نوع واحد فيكون الطلق
لاجتماعهما في النوع ايضا   ايقاظا جمع يقظ
على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان والرقود جمع
راقد   لا ينتفع بطاعتهما الخ الحصر مستفاد من
تقديم الجار والمجرور والانتفاع الذي يحصل من الدعا
والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها
وكذا التضرر بمعصيته   فيه اعمالا اي كثيرة لان
زيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى وهذا وجه
لمي للتخصيص والوجه الاني الاشارة الى سعة
رحمته تعالى وانه يثيب على الخير بمجرد العمل ويعاقب

على

على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام   بالجملة
باعتبار استلزام الاحيا للحياة   لا يعلمون ما اعد
لهم في الاخرة وهم في الحياة الدنيا اما بيانية اي
الظلم الذي هو الحياة الدنيا او ابتدائية اي ظاهر
الدنيا وهو التلذذ بالذات المخرجة لا باطنها وهو
كونها مزرعة للاخرة   من دبج المطر الارض من التدبيج
بمعنى النقش فذكر الالوان كالنقش على البساط
لقصد الكناية او التورية لا القصد الحقيقة
فان ذكر الالوان لافادة اصل المعنى وليس من المحسنات
ولا القصد المجاز فانه بنصب القرينة المانعة عن
ارادة الالوان لا يتحقق الجمع الا في اللفظ دون المعنى
فلا يكون من المحسنات المعنوية   ولا ينفيه الخ
فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم
انه ليس كناية في الثياب الحمر والخضر   يتعلق
احدهما الخ وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة
والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا امتاز
عن الطباق فيما قيل انه اذا كان احدهما لازما
لمقابل الاخر يتحقق بينهما تناف في الجملة لان منافي
اللازم مناف للملزوم احتمالا فالملحق به من نوع   فيكون صح
لان اللازم قد يكون اعم   لكنهما مسببة عن
اللين ومنافي المسبب لا يجب ان يكون منافيا
للمسبب   ايهام التضاد فهو محسن معنوي
باعتبار ايهام الجمع بين الضدين والا فهو جمع

في اللفظ فقط فتكون محسنا لفظيا   فيدخل في الطباق
الخ لا يخفى ان في الطباق حصول التوافق ولذا سمي بالطباق
وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي
بالمقابلة وفي كلاهما ارادة المعنيين بصورة غريبة
فكل منهما محسن بانفراده واستلزام احدهما للاخرى
لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع السكاكي   انه
زهد فيها عند اهل زهد عن الشيء ورغب الشيء رغب
عنه ولم يرده ومن فرق بين زهد في الشيء وعن
الشيء فقد اخطأ كذا في المغرب   واذا شرط اي
اعتبر فيه قيد كما في شرح المفتاح الشريفي
ولم يشترط بل اعتبر الاجتماع   في صفة
الا بل اي المهزولة   انت اسمعيلي الوعد
لقوله تعالى انه كان صادق الوعد ولقوله تعالى وما توفيقي
الا بالله ولقوله تعالى لا تثريب عليكم ولقوله تعالى
وانك لعلى خلق عظيم   على ما يقال اي في العرف
وان لم يكن كذلك في الحقيقة   فان اللطيف يناسب
الخ اللطيف من اسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن
اليهم ان كان من لطف لطفا بالفتح اي رفق كنصر او
العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم
لطفا ولطافة بمعنى دق وشيء منهما لا يناسب كونه
غير مدرك للابصار الا انه يقال له بحسب المعنى الثاني
باعتبار اشتماله على الدقة التي يناسب عدم كونه
مدركا للابصار   يناسب كونه مدركا للاشياء اي
للابصار

للابصار والا فمطلق المدرك عينه لا ما يناسبه والمناسبة
على ما ذكرنا بالعموم والخصوص   والنجم فغيه بالنسبة
الى الشجر حقيقة مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس
والقمر ايهامها وبعيد ان يجاز عن انقيادهما   تجل عن
الرهط الخ من جل جلالة كضرب عظم وتصغيره يعني بتضمين
معنى التنزه والرهط بالسكون ويحرك جلد يشقق جوانبه
من اسفل فلم يمكن المشي عليه بلبسه الصغار والحيض او
جلد يشقق سيورا والاماية المنسوب الى الاماجع امة
والعقيدة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة غيداء وغادة
ايضا اي ناعمة لينة بينة الغيد وهو النوقة وجلالتها
عن الرهط بينة المفيد كناية عن كون ملابسها رفيعة
وكونها ملكة كما قاله السيد كما يفهم من البيت وعقيل
بالتصغير اسم قبيلة والمماليك جمع مملوك وهو
العبد يعني ان لها في عبيدها رهطا من عقيل
فتقييد كثرة عبيدها وان عنها قبيلة من عقيل
وما قاله من انه وصفها بكثرة قبايلها نسبا
فمما لا يفهم من البيت الا ان يقال كان في كتابه مماليكها
بدون الباء جمع مملكة وفي مماليكها حال من رهطا
مقدم عليه يعني ان لها من عقيل رهطا حال
كونها كائنة في مماليكها فيفيد تعدد الرهط لان
الرهط الواحد لا يكون له ممالك بل مملكة
فقد سره انها كريمة انما سيب على صيغة
المفعول من قولهم ذلك انه يناسب فلانا فهو سبيب

اي غريب يعني كونه كل من تنتسب اليه ليس في جنس تلك
المراة امة   وليس الخ فسر في شرح المفتاح هذا
المعني حيث قال وعنى ان يركب من المنوق ما هي في الضمير
دالا فيها كالموت وهو اولي ليكون فيه ايضا ايهام التناسب
صفة دالا صفة دال وان كان قريبا منه يدل
عليه ملاحظة المعني   مطرف بكسر الميم وضمها
وفتح الرا قال الفرا واصله الضم لانه في المعني ماخوذ
من اطرف اي جعل في طرفيه العلمان ولكنهم استثقلوا
الضمة فكسروه   وهو نصب الرقيب فما قبل العجز
كانه رقيب نصب لفهم العجز   فيه خطوط مستوية
فما قبل العجز والعجز كانهما خطان مستويان في البيت
بمنزلة البيت في ان رعاية القافية واجبة فيهما
بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون
بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون   حلي بفتح
الحا وسكون اللام زيور وجمعه حلي بضم الحا وكسرها مع
وتشديد مع كسر اللام   اذا عرف الروي اي من حيث
انه روي تارة تعرف القافية ايضا فلا يرد ان معرفة
الروي وهو النون في الاية والميم في البيت لا تدل
علي ان العجز مختلفون وحرام للجوازات يكون مختلفون
وهموم والي ما ذكرنا اشار الشارح بقوله اذ لو لم يعرف ان
القافية مثل سلام   لوقوعه في صحبته اي لوقوعه
في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقا اما
محققا واما مقدرا وقصد المتكلم وقوع شي في صحبته فاندفع
ما يتوهم

ما يتوهم من ان الوقوع صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له
قال الشارح في شرح المفتاح سوا كان بينهما شي من العلاقات
المعتبرة في المجاز كاطلاق السببية علي جزا السيئة المسبب
عنها المترتب عليها او لا كاطلاق الطبخ علي خياطة الجبة
والقميص ومن هنا قوي اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز
لعدم العلاقة ولا مخلص لنوي التزام قسم في الاستعمال الصحيح او القول بان الوقوع له
المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازا اقول القول بكونه مجازا ليس في كونه من
المحسنات البديعية وانه لا بد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين
الوجه الاول فيكفيه الوقوع في الصحبة ولعل السر في ذلك
ان في المشاكلة نقل المعني من لباس الي لباس فان اللفظ
بمنزلة اللباس ففيه ارادة المعني بصورة عجيبة فيكون
محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معني فلا بد
من علاقة مصححة للانتقال والتغليب ايضا من هذا
القسم اذ فيه ايضا نقل المعني من لباس الي لباس
لنكتة ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق
بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية اقسام
للكلمة اذا كان المعتبر استعمال الكلمة في المعني واما اذا
كان المعتبر نقل المعني من لفظ الي لفظ اخر فهي ليست
شيئا منها   حيث اطلق الخ فيه اشارة الي ما في
شرح المفتاح من ان النفس وان اريد بها الذات
والحقيقة لا تطلق علي الله تعالي الا بطريق المشاكلة
فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به القلب واطلاق
النفس عليه تعالي بالمعني الثاني يكون بالمشاكلة

واما بالمعنى الاول فلا لان الذات يطلق عليه تعالى على انه
قال في شرح الكشاف وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك
وحقيقتك ليس بكلام مرضي لان المراد لا اعلم معلومك
لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي فيكون
فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة
وهي الحالة الخ ان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر
الفا يكون للمبالغة والنوع ولا منافاة بينه وبين التاكيد
لاشتماله على التاكيد اي تطهير الله اي المراد من صبغة
الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر وكان
حقه التقديم الا انه لم يرض بالفصل بالتفسير بين
الموصوف والصفة مؤكد المضمون الخ فيكون
عامله واجب الحذف كما في له على الف درهم
اعترافا والاصل وصبغنا الله صبغة ولوجوب
حذفه وجه اخر وهو انه اضيف المصدر الى
فاعل الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معمول
الفعل ويذكر معه يكون حذف عامله واجبا
على ما في الرضي يسمونه المعمودية اسم
الماء الذي غسل به عيسى عليه السلام فمزجوه
بماء اخر كلما اخذوا منه ما صبوا عليه ماء
اخر وصبغنا الله الذي غمسنا الله في الايمان
الذي هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء
غمسها فيه او لون الله من صبغة كمنعة ونصره
وحرمه لانه لا مثل صبغتنا باحد المعنيين وكذا
الحال

الحال في الوجه الثاني بلفظ الفرس في اعرس وبفرس
لوقوعه في صحبة غرس الاشجار المذكور تقدمه بها
على ان العقل الخ ولا يجوز ان يقرا على صيغة الخطاب او
بسنده الى لفظ البيت كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
اذ لم يقع المزاوجة على التبيين الا ان يجعل لفظ البين
مقحما اي يجعل الخ فقوله في الشرط والجزا حال من
المعنيين او صفة له وما وقع فيه المزاوجة محذوف
اذا ما نهى الخ والمقصد انها في ودادي على خلاف
ما انا عليه في ودادها اذا احتربت يوما الخ الضمير
راجعة الى الفرسان في البيت السابق والمعنى اذا
تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا افاضت دماءها
التي تسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من
القرابة الجامعة لهم ففاضت دموعها اشفاقا
على قطيعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب
تقاتلوا وتحاربوا من ان معناها الخ لان الظلم
ان يكون في الشرط والجزا طرفا المزاوجة
ومنه العكس الخ ففيه تبديل المعنى وتعكيسه
اولا ثم نبعه وقع التبديل في اللفظين بخلاف رد
العجز على الصدر فانه ايراد اللفظين احدهما
في اول الكلام والثاني في اخره كما في قوله تعالى وتخشى
الناس والله احق ان تخشاه فلذا كان من المحسنات
المعنوية ورد العجز على الصدر من المحسنات
اللفظية ومعنى وقوعه الخ ليس معناه

بانه يقع في شيء كاين بين الطرفين وهما واقعان
في طرفي جملتين يريد بذلك ان وقوعهما جزءين من
طرفي الجملتين اوجب كون العكس واقعا في جملتين
لاختلافهما باعتبار المسند اعني حل ويحلون ولو لم يقعا
بل كان نفس الطرفين بينهما كان العكس بين طرفي الجملة
اذ لا اختلاف الا بالتقديم والتاخير فما قيل كما انهما واقعان في
طرفي جملتين واقعان نفس الطرفين ايضا فلا وجه
للقول بان العكس واقع بين لفظين واقعين في طرفي
الجملتين ونقضه بانه قد غيرها الزاي نقضه بقوله
بلي قايلا بانه قد غيرها الزبيدي على ذلك قوله بلي عفاها
القدم وغيرها الارواح والديم وهي جمع ديمة لانه
في الاصل واو قلبت ياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر
عاد الي اصله معنيان حقيقيان او مجازيان او احدهما
حقيقي والاخر مجازي لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من
احدهما الي الاخر وبه يمتاز التورية عن المجاز والكناية
وبهذا ظهر ان التورية ليست من ايراد المعنى
بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم
البيان نعم انه اذا كان المعنيان مجازيين او احدهما
مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الي المعنى
الحقيقي لهما او لاحدهما واما بالنسبة الي المعنى
الذي هو تورية بالقياس اليه فلا اذ لا علاقة
بينهما ولا انتقال من احدهما الي الاخر فنبه يرفانه
مما يخفى على بعض الاذكيا قريب وبعيد اي قريب
الي

الي الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب
ساترا للبعيد والبعيد خلفه وبه صار التورية من المحسنات
المعنوية فانها اراءة للمعنى المقصود تحت الستر كالصورة
الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذ فلو كان المعنيان
متساويين الي الفهم لم يكن تورية بل اجمالا على قرينة
خفية حتى يذهب الوهم قبل التاويل الي ارادة المعنى القريب
ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب
للبعيد ولم يقترن به اي فيه ان العرش مما لا يلايم المعنى
القريب اعني القدرة ولافادة كما لها جمع اليد مما
يلايم المعنى القريب لان البناء ان كان يطلب القدرة لكن
طلبه لليد اكثر فما نقول من التفريق وما تمييز بينهما
وقد يكون الخ يشعر بانه ليس في البيت السابق كل
من التوريتين ترشيحا للاخرى وليس كذلك لان ذكر
الجدي والحمل كما انه ترشيح للغزال كذلك الغزالة ترشيح للحمل
والجدي الا ان يقال استعمال الجدي والحمل في البرجين وولد
البقر والغنم شايع لا تفاوت بينهما الي القريب والبعيد
اذا صدق من التصديق وكذلك كذب اي اذا حصل
ما يتمناه من الجد شبه حاله بحال من يخبر الخاطب
بمراده فيصدقه اياه ويحققه في ذلك الخبر كما في قوله
عليه السلام فيصدقه الفرج او يكذبه والمخيلة
بفتح الميم وكسر الخا الظن كذا في شمس العلوم
والقاموس اي واذا كذب الظن ما يقوله الخ ويحتمل ان
يكون على صيغة اسم الفاعل من التخييل اي القول خ

المخيلة وقيل انهما من الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفا
اي اذا ثبتت الجدوا انتفى المخيلة اي المظنة اي علاقة تلك
المكارم اي تمثيل اي تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير
بعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية او تشبيه تمثيلي لعدم
ملائمة التشبيه مما يزدف الملك بضم الميم اي السلطنة
والتحمل الخ اي الاحتمال لصيغة التثنية في يداه بان يراد
النعمة الدنيوية والاخروية ان يتمحل من محل اذا كان يبتغي
بالباطل ويعدي بالباء حقيقة او مجازا اما حال او مفرد انه
او خبر كان المحذوف اي بالضمير الراجع الخ فالضمير مستعمل
في معنى اخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغايب انما يقتضي
تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم
استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا اريد
بالضمير المعنى المجازي على ما وهم اذا نزل السما الخ وصف
الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم من الاقوام بانهم يرعون
كلاهم من غير رضاهم بين جوانحي وضلوعي الجوانح
الاضلاع التي تحت الترائب وهي ما يلي الصدر كالضلوع مما
يلي الظهر الواحد جانحة كذا في الصحاح باحد الضميرين
الخ وكلا المعنيين مجاز بان للغضا فانه اسم لشجر في البادية
في الايضاح الشجر بدل النار حتى يكون المعنى الثاني حقيقيا
والايقاد ينسب الى النار والى ما يوقد به وهو ذكر الخ الضمير
على اللف والنشر لانهما نوع واحد من المحسنات نحو
ومن رحمته الخ فان قيل قد تعين الضمير في تسكنوا فيه
للعود الى الليل فلا تكون الاية من اللف والنشر كما سبق
من

من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعين المنفي فيما سبق انما هو
التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب
المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث
اللفظ فلا يتعين لفظا اصلا كذا في شرح المفتاح الشريفي
ابن حيوس بالحاء المهملة والمثناة التحتانية المشددة
والشين المعجمة على وزن تنور من الحقف بالكسر وسكون
القاف النقا وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج من حبك
ودواعي الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم
الردف موجود اولا اي قبل النشر فليس المراد
منه المقولين لعدم ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين
في ضمن قالوا على ما صرح به الخ حيث اورد كلمة ثم بعد قوله
ان يلف فانه يدل على ان اللف يكون تابعا على النشر
فلف بين الفريقين الخ هذا واضح انما الكلام في انه لما جمع بين
الفريقين او القولين في اللف يجب ان يذكر ما لكل في النشر ويرد
السامع الى كل فريق او قول مقوله فالظم الواو دون كلمة او
قال الشريف في شرحه للمفتاح قد جرى الاستعمال في اللف
الاجمالي على ان يذكر النشر بكلمة او لان ما وقع الاتفاق
عليه هو احد القولين وانما الموكول الى فهم السامع
هو التعيين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر
الاجمالي ان يذكر ما لكل من احاد المتعدد الذي ذكره
اجمالا وانما كونه متفقا عليه بين احاد المتعدد فلا
وان الموكول لما فهم السامع حتى يكون تعيين الاحد
المبهم لا رد كل من احاد المتعدد اليه ولو كان ما ذكره

قال الواسع

كافيا في اللف والنشر الاجمالي لعن ان يكون قولنا الذي يدخل
الجنة الا احدهما منه وان شئت تفصيله فارجع الى تعليقاتنا
على تفسير القاضي   هذا اعني لطف مسلكه الذي اشار اليه
صاحب الكشاف بقوله وهذا نوع من اللف لطيف المسلك
الخ وقيل في وجه لطفه انه لف مرتب على النشر وعلو
منه والاتم الاغلب العكس وقيل لانه لم يصرح
بالملفوف اولا بل بما يدل عليه وحين قصد ذكره
حذف اللفظ الدال ويرد عليهما انهما لا يوجبان لطفا
لا يهتدي اليه الا الثقات المحدث والاتم لف مترتب
على النشر بل نشر مترتب على اللف المفصل ثم
رتب اللف المجمل اليه والاتم انه لم يصرح بالملفوف
المفصل ثم ذكر المجمل اما لفظا او تقديرا او عنه يعود وجه
ان يقتضي الظاهر ترك الواو لكونها علة لما سبق ولذا
قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة او معطوف
على علة مقدرة فيصح عطفه على ما سبق مع بقاء
التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق
لا يهتدي اليه الا الثقات من علماء البيان فيقدر
الفعل المعلل مشتملا على ما سبق اجمالا فيكون
ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتملا على
ما سبق بنفي التعليل بحاله ولكونه مغايرا له بالاجمال
والتفصيل يصح عطفه ولافادة هذا العطف كمال العناية
بشان الاحكام السابقة حيث ذكرت اولا تفصيلا
ثم ذكرت اجمالا ثم عللت من غير تعيين ثقة على

فهم

١١

الحروف دون الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم
بعض الحروف على بعض كما هو المشهور   وهو القطيع
من بقر الوحش والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر
الوحشي جالبات للموت والعشق قتال للانسان   وذي
ذمام اي ذي حرمة وفت بالعهد ذمته اي ذاته
فان الذمة في الاصل العهد ثم يطلق على ذات موصوفة
به وهو الشائع في اطلاقات الفقها   ولا ذمام اي ليس
الآبار قليلة الماء في مسلك العرب وهو كناية عن كثرة
خيراته   ما مات الخ والمعنى كل اكرم اندرس فانه يحيى
ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع في ديوان مصحح
له من مات من حدثان الزمان والمعنى كل من مات من
حوادث الزمان اذا ابتلي بالشدائد المفضية الى الموت
فانه يحيى لدى عبد الله ويتخلص منها ولك ان تجعل ما في
ما مات نافية ومن زائدة   قدس سره ان هذه المطايا
الخ فالمد بمعنى الامداد والوجد بمعنى القوة وضمير عنها
للمطايا على الالتفات وزال عنها بمعنى ذهب صفة
هنا اي امر قد ر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى
امن كم يا مطايا منازل الاحباب فمن تمكن لا فنائها بعد
بعد الوصول اليها وقد ذهب عنك الفقد اي وليس
بذاهب عني لان رؤية المنازل لم تزد في الا تذكر الاحباب
والحزن على فقدانها   قدس سره وهو انها
بقية الخ بقا مستفاد من ذهاب الفقد عنها ومنا
عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم يصبها باقي
الالفاظ على معناه السابق ولذا لم يجعل هذا الوجه

عمد بلا للاول بقيل والمعنى الموت المفقود
الذي ظهر فتمكن من امله وشبه ابلاه وزال عنكن
اي لم يبق لكن ليس بقطع عني   قدس سره انها
دان طالت الخ فالمد بمعنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن
والحشاشة بضم الحا المهملة بقية الروح والارماق
جمع رمق بالتحريك بقية الروح فاضافة الحشاشة
للمبالغة   وهذا نوع اخر الخ فان الاول اختلاف
بالحركتين والثاني اختلاف بالحركة والسكون والثالث
اجتمع فيه الاختلافان   سواعد من ايد فمن ابتدائية
اي كاينة او تبعيضية بنا على ان السواعد بعض
الايدي وانما قابله بالتبعيضية بنا على انه حرف
وعلى تقدير كونها للتبعيض اسم بمعنى البعض
مفعول يعدون   مطرفا نقل من الفيل الابيض
الراس والذنب وسايرها مخالف للباقي في كون
اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه
انه جعل الحرف في الاخر   ووجه حسنه
الخ واما وجه الحسن الذي يعم الاقسام الثلاثة
فهو جمع الالفاظ المتناسبة وما ذكره الشارح
انما يتم اذ ذكر اللفظ الذي فيه زيادة الحرف
او فصل بين اللفظين نحو عواصم من عواصي
ونحو ايدي عواص واعين عواص كما لا يخفى
وهو ثلاثة اضرب جعل ضمير هو راجعا الى المضارع
واحتياج التقدير وان كان قوله في الاول يقتضي
ارجاعه

فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد
من العلل الى ما يليق به فيكون ايراد العلل على اولى
من تركها   شرع الخ لكي اي بين قدر الفعل مؤخرا كما
اختاره   لان حذف المعلل يدل على كمال العناية
بشان العلل وقدر القاضي مقدما كما ذهب اليه الزجاج
رعاية للاصل مع عدم مقتضى التاخير   اي وارادة الخ يعني
الترجي مجاز عن ارادة الطلب على ما هو مذهب الاعتزال
من ان ارادته تعالى بفعل غيره امره به وجواز تخلف المراد
عن الارادة وبقية الاسلوب من تشكرون والاشارة الى ان
هذا المطلوب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب المتاخذة في
حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة والمخاطب
موفقا بكمال رافعة تعالى فكرمه مع عدم بركات الشهر
بل هو توطئة الخ فيه انه لا دليل في الاية على كونه
توطئة فان كلا الحكمين مذكوران باسلوب واحد لم
يفرع احدهما على الاخر   لتفرع الترخيص اعادة
من في قوله ومن الترخيص عطفا على قوله من امر الشاهد
يدل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم الشهر
فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفا بما بعده
انه لم يقل الخ الظاهر ترك من لقرب المعطوف عليه
بخلاف قوله ومن الترخيص   وفي هذا دلالة
واضحة الخ جواب لقوله وجعل قوله ولتكبروا علة الخ
شاملا لامر الشاهد الخ فالمعنى لتكملوا عدة
الشهر بلا دا عند عدم العذر والقضا في حال الافطار

بالعدد بتحصيل خيراته ولا يفوت عنكم بركات صومه نقصت
ايامه او كملت بعدد انه في النظر الذي ذكره الشم بقوله وفيه
نظر على انه لا ارتياب الخ يمكن ان يقال ان ترك اضافة
عدة الى ما افطر قرينة على انه اراد مطلق العدة لا عدة
ما افطر وبما الاية الكريمة الخ فيه ان ما ذكره انما يفيد
لطافة اللف والنشر الذي في الاية بخصوصها ولا يفيده
لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج
تفصيل ما لف فيه الى دقة النظر لا يفهم عبارة الكشاف
ولو سلم فدقة وجه التعليل يفيد احتياجه الى الفكر
الغامض لا اختصاصه بالنكات المحدثين ان تعليل الامر
الخ بيان للطافة جهة المناسبة وان علل الخ عطف على
قوله ان تعليل الامر للبيان لدقة وجه التعليل مستنبط
من غيره اي غير المعلل يعني ان معلله ليس مذكورا صريحا
انما هو مستنبط من قوله تعالى فعدة من ايام اخر فان كل
واحد من العلتين اي لتكبروا الله على ما هداكم ه
ولعلكم تشكرون ان الشكر اولى الخ الترخيص
نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعليم كيفية القضا
انسب بالهداية لكون المقصود منه الخروج عن
عهدة لزم على العباد ان يجمع بين متعدد الخ لا كان
الظاهر ان يجمع متعددا ادخل لفظ البين للاشارة الى ان
المتعدد يجب ان يكون في المذكور فليس قولنا البنون
زينة الحياة الدنيا من الجمع اليه الفتاهة على
وزن الكراهية ان الشباب صحح السكاكي بكسر ان